



بأقلام موظفي
هيئة الطيران المدني

محمود الشكيلي
مدير دائرة الجودة بالتكليف

ما المقصود بإجراءات العمل القياسية (SOPs)؟

SOPs - Standard Operating Procedures: ببساطة، هي الإجراءات القياسية (ذات شكل موحد وتخضع للتحكم والضبط) والتي يتم صياغتها بغرض التسهيل على المستخدم في تتبع تدفق أنشطة العملية/العمليات التي يقوم بتنفيذها من خلال الوصف المذكور في الإجراء. ومن المفترض في أي مؤسسة وجود ما يسمى بدليل الإجراءات (procedures manual)، وأحياناً تسمى بدليل السياسات والإجراءات (policy and procedure manual - ppm).

ولكي نبني أو ننشئ إجراء معين، مهم جداً أن يتم تحديد العملية أو مجموعة العمليات المراد توصيف تنفيذها من خلال الإجراء، بالتالي يجب إجراء ما يعرف بـ (value flow analysis - VFA) للعملية لكي نحدد الآتي: المدخلات (inputs)، المعالجة التي تتم للمدخلات لتحويلها لمخرجات (process)، المخرجات (outputs)، الأثر المترتب على المخرجات (outcome).

تتبع قيمة العمليات بالإضافة لنوع العمليات (مستقلة بذاتها - Dependent process) أي أنها ليست مرتبطة بعملية أخرى كي تتم، أو (غير مستقلة - Independent process) أي أنها مرتبطة ومعتمدة على عمليات أخرى تتداخل معها لتحقيق الغاية منها، ولكي نعرف الإجراءات الأخرى التي سوف تتأثر بأي تغيير أو تعديل في الإجراء الخاص بالعملية محل التوصيف. بعد عمل التحليلات السابقة، تبدأ عملية إسقاط مكونات الإجراء الرئيسية والتي تكون في شكل نموذج موحد يتم استخدامه مع كافة العمليات المراد توصيفها في دليل الإجراءات؛ ليستطيع المستخدم من خلالها فهم العمليات بشكل جيد ويقلل نسبة الخطأ والتكلفة المترتبة عليه، ويقلل الهدر في كافة أنواع الموارد المستخدمة. بالإضافة إلى تحسين جودة المخرجات وتحصيل وتحقيق رضا العميل متلقي الخدمة أو المنتج (customer satisfaction).

الشكل المبسط للإجراء يتكون من: (Procedure Title, Context, Purpose, Scope, Responsibilities, Description, Flow Chart, Forms, References)

بالإضافة إلى الأجزاء الخاصة بضبط وثيقة الإجراء والتحكم فيها، والتي من المفترض أن تكون موصوفة بشكل دقيق في إجراء آخر اسمه (Document Control Procedure).

• كل ما يكتب في هذا العمود
يعبر عن الرأي الشخصي لكاتبه

الاجتماع الأول للجنة الوطنية للتغيرات المناخية وحماية طبقة الأوزون منذ صدور قرار تشكيلها

والتكيف المناسبة وحماية طبقة الأوزون وزيادة الوعي السياسي والمجتمعي. وتتمثل اختصاصات اللجنة فيما يلي: المساهمة في اقتراح وتنفيذ السياسات وخطط العمل الوطنية اللازمة للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع التأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية وحماية طبقة الأوزون بما يتوافق مع رؤية عمان 2040.

المساهمة في تحديد موقف سلطنة عمان من القضايا المطروحة على مفاوضات واجتماعات الدول الأطراف في الاتفاقيات المتعلقة بتغير المناخ وحماية طبقة الأوزون.

متابعة تنفيذ مقررات وتوصيات اجتماعات الدول الأطراف في الاتفاقيات المذكورة والتأكد من الوفاء بالتزامات سلطنة عمان تجاه تلك الاتفاقيات.

المساهمة في إعداد الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالشؤون المناخية وحماية طبقة الأوزون ومتابعة تنفيذها.

المساهمة في إعداد ومراجعة الدراسات والتقارير والبلاغات الوطنية وفقاً لمتطلبات الاتفاقيات المذكورة.

المساهمة في نشر الوعي حول التغيرات المناخية وأثارها في القطاعات المختلفة حسب الاختصاص.

اقتراح سبل تأهيل الكوادر الوطنية وبناء القدرات في مجال الشؤون المناخية وحماية طبقة الأوزون

المراجعة الدورية لتقديم العمل واقتراح ما يلزم لتفعيل وتعزيز التنسيق بين جميع الجهات المعنية ومعالجة معوقات التنفيذ إن وجدت.

التغيرات المناخية والإسهام في الحد من تحدياتها على المستويين الوطني والدولي، وتماشياً مع أولويات رؤية عمان 2040 وتوجهها الإستراتيجي لخلق نظم إيكولوجية فعالة ومتزنة ومرنة لحماية البيئة واستدامة مواردها الطبيعية دعماً للاقتصاد الوطني، فقد قامت بالعديد من الجهود في مجال الشؤون المناخية، من أبرزها:

المصادقة على جميع الاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالشؤون المناخية، إصدار التشريعات المنظمة لأعمال الشؤون المناخية، وتنفيذ عدد من الدراسات والبحوث في مجال الشؤون المناخية، وإعداد التقارير مثل البلاغ الوطني وتقرير التحديث لفترة السنتين وتقرير المساهمات المحددة وطنياً، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشاريع مع الصندوق الأخضر للمناخ وتقديم مقترحات لتنفيذ مشاريع أخرى.

ومن الجدير بالذكر، قد تم إصدار قرار تشكيل اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية وحماية طبقة الأوزون بتاريخ 31 يناير 2021 برئاسة سعادة المهندس. نايف بن علي العبري رئيس هيئة الطيران المدني وعضوية 31 عضواً من جميع الجهات ذات العلاقة في التخفيف والتكيف مع الآثار السلبية للتغيرات المناخية.

وتعد هذه اللجنة بمثابة المنتدى الذي يجمع أصحاب المصلحة من أجل إدارة ومتابعة القضايا المتعلقة بالشؤون المناخية بما يضمن مجابهة الآثار السلبية لتغير المناخ واتخاذ إجراءات التخفيف



برئاسة سعادة المهندس. نايف بن علي العبري رئيس هيئة الطيران المدني، ومشاركة 31 عضواً من مختلف الجهات ذات العلاقة، عُقد يوم الاثنين الموافق 28 فبراير 2022 الاجتماع الأول للجنة الوطنية للتغيرات المناخية وحماية طبقة الأوزون؛ والذي سلط الضوء على متطلبات إدارة الشؤون المناخية في سلطنة عُمان، وأهم متطلبات الامتثال ببروتوكول مونتريال في المرحلة القادمة، والإستراتيجية الوطنية للتخفيف والتكيف من التغيرات المناخية (2020-2040).

وفي هذا الصدد صرح سعادة المهندس. نايف بن علي العبري، رئيس هيئة الطيران المدني، إن سلطنة عمان كغيرها من دول العالم عرضة للكثير من الآثار السلبية للتغيرات المناخية، حيث شهدت العديد من الأنواء المناخية المتطرفة والأعاصير المدمرة، وارتفاع واضح في درجات الحرارة وتغيير في نمط هطول الأمطار، مؤكداً بذلك على ضرورة وأهمية العمل المشترك وتكاتف جميع الجهات ذات العلاقة في التصدي للآثار السلبية للتغيرات المناخية. وتأكيداً على اهتمام سلطنة عمان بمجابهة التأثيرات السلبية لمخاطر

أعمال هيئة الطيران المدني

تعنى هيئة الطيران المدني بإدارة الحركة الجوية ومعلومات الطيران وتقديم كافة خدمات الملاحة الجوية وخدمات برج المراقبة الجوية بأعلى معايير الأمن والسلامة. كما تقوم بتخطيط المجال الجوي العماني بالتنسيق مع الجهات المعنية، وإدارة تدفق الحركة الجوية بالتنسيق مع جميع شركات الطيران العاملة في السلطنة وجميع المطارات.

«إياتا» يتوقع تخطي عدد المسافرين جواً مستويات ما قبل الجائحة في 2024



المتوقع في أعداد المسافرين تدعو للتفاؤل، وبلغ إجمالي أعداد المسافرين عام 2021، نسبة 47% من مستويات 2019، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى 83% في عام 2022، و94% في 2023، و103% عام 2024، و111% في 2025. وبلغت أعداد المسافرين الدوليين في 2021 نسبة 27% من مستويات عام 2019، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى 69% في 2022، و82% عام 2023، و92% عام 2024، و101% في 2025. ويشكل ذلك سيناريو تعافٍ عالمي قريب المدى، أكثر تفاؤلاً قليلاً، مقارنةً بشهر نوفمبر 2021، ويعود الفضل في ذلك التحسن، إلى التخفيف التدريجي، أو إنهاء قيود السفر في أسواق عديدة، ما انعكس بشكل إيجابي على الأسواق الرئيسية في شمال الأطلسي وداخل أوروبا، والذي عزز فرص التعافي. كما تشير التوقعات إلى أن القطاع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، سيتسم في تسجيل وتيرة

أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا»، عن توقعاته بوصول إجمالي أعداد المسافرين إلى 4 مليارات مسافر في 2024، (باعتبار رحلات المتابعة في مختلف القطاعات كراكب واحد)، ما يعني تخطي مستويات فترة ما قبل أزمة كوفيد 19، مع % 103 عن عام 2019. وشهدت التوقعات بشأن مسار التعافي الاقتصادي على المدى القريب، تغييراً طفيفاً، ما يعكس تطور قيود السفر التي فرضتها الدول في بعض الأسواق، ومع ذلك، لم تتغير الصورة العامة لآخر توقعات «إياتا» طويلة الأمد، مما كانت عليه في نوفمبر، أي قبل ظهور متحور أوميكرون. وقال ويلي والش المدير العام للاتحاد الدولي للنقل الجوي: «استمر قطاع الطيران بالتعافي بعد أزمة كوفيد 19، رغم ظهور أوميكرون، لأن الناس يرغبون بالسفر، وسيعودون إلى المطارات فور رفع القيود. ورغم أننا لا نزال في أول الطريق نحو الوصول إلى الوضع الطبيعي، إلا أن الارتفاع

تعافٍ بطيئة، في ظل عدم إظهار الصين، السوق الأكبر في المنطقة، أي مؤشرات على تخفيف تدابيرها الحدودية الصارمة في المستقبل القريب. وبلغت أعداد المسافرين المحليين عام 2021، نسبة 61% من مستويات عام 2019، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة إلى 93% في عام 2022، و103% في عام 2023، و111% في عام 2024، و118% عام 2025.

إيرباص تختبر محرك يعمل بوقود الهيدروجين على طائرة A380

وقال نائب رئيس طائرات «إيرباص» خالية الانبعاثات غلين لويلين: «طموحنا هو أخذ هذه الطائرة (A380) وإضافة حجرة صغيرة بين الأبواب الخلفية في المستوى العلوي. تحتوي على توربينات غازية تعمل بالهيدروجين»، وشرح أن الطائرة ستُجهز بتخزين للهيدروجين وتوزيعه، الأمر الذي سيُعَدّ محرّكها بهذا العنصر الكيميائي.

أنجزت شركة إيرباص خطوة واحدة من الجدول الزمني الفاصل لإطلاق أول طائرة تجارية صفر انبعاثات كربونية في العالم، بحلول عام 2035. وأعلنت شركة صناعة الطائرات الفرنسية عن خطط لاختبار تكنولوجيا وقود الهيدروجين، من خلال استخدام نسخة معدلة من إحدى طائراتها A380، التي توقفت عن إنتاجها العام الماضي.



مخاطر التغير المناخي تهدد نصف سكان العالم

ائتلاف يضم علماء دوليين يدرسون «ميزانيات» الكربون العالمية، أن إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم في 2021 سيصل إلى مستوى يقل بنسبة 0.8 في المئة فقط عن مستواه في 2019.

وبالنسبة إلى توزيع الانبعاثات في 2021 بحسب المناطق الجغرافية، توقعت الدراسة أن تسجل الصين، أكبر مصدر للانبعاثات في العالم منذ 2007 بحوالي ربع الانبعاثات، قفزة في حصتها لتصل إلى 31 في المئة، أي ما يقارب ثلث ما ينتجه العالم بأسره من انبعاثات.

أظهر التقرير الجديد لخبراء الأمم المتحدة حول المناخ الذي نشر، يوم الاثنين، أن 3.3 إلى 3.6 مليارات شخص، أي نحو نصف سكان العالم في وضع «ضعف شديد»، أمام عواقب التغير المناخي.

حيث قفزت الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون في 2021، إلى مستويات قريبة من تلك القياسية المسجلة خلال الفترة ما قبل جائحة كورونا، التي تسبب بشلل اقتصادي عالمي أدى إلى انخفاض ضخم في انبعاثات غازات الدفيئة. وأظهرت دراسة أجراها «غلوبل كربون بروجيكت»، وهو

